Distr.: General
18 August 2017

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

دورة عام ٢٠١٧
البند ١٨ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٧

[*بناء على مقترح نظر فيه في جلسة عامة (E/2017/L.31)*]

٢٩/٢٠١٧ – تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن أعمال دورتها التاسعة عشرة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراري الجمعية العامة ٥٩/٢٠٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٧/٢٢١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، المتعلقين باستراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي تُرفع أسماؤها من فئة أقل البلدان نمواً،

وإذ يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٦٥/٢٨٠ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، الذي أقرت الجمعية بموجبه إعلان اسطنبول[(١)] وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠[(٢)]،

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٩٤ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦ الذي أيدت فيه الجمعية الإعلان السياسي الصادر عن استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، المعتمد في إطار استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى، الذي عقد في أنطاليا بتركيا في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٦،

وإذ يشير إلى قراراته ١٩٩٨/٤٦ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨ و ٢٠٠٧/٣٤ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧ و ٢٠١٣/٢٠ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٣ و ٢٠١٦/٢١ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦،

---

(١) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا*، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يكرر الإعراب عن اقتناعه بأنه لا ينبغي لأي بلد يُرفع اسمه من فئة أقل البلدان نمواً أن يعاني من اختلال تقدُّمه الإنمائي أو عكس مساره،

وإذ يضع في اعتباره أهمية أن تكون معايير إدراج أسماء البلدان في فئة أقل البلدان نمواً ورفعها منها وتطبيق الإجراءات المتبعة في ذلك ثابتة لضمان مصداقية العملية، وبالتالي مصداقية فئة أقل البلدان نمواً، وأن يولى في الوقت ذاته الاعتبار الواجب للتحديات وأوجه الضعف الخاصة والاحتياجات الإنمائية للبلدان التي يحتمل أن يُرفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً أو ينظر في رفع اسمها منها،

١ - ***يحيط علماً*** بتقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها التاسعة عشرة[٣]؛

٢ - ***يلاحظ*** العمل الذي اضطلعت به اللجنة بشأن ما يلي: (أ) الدروس المستخلصة في مجال تنمية القدرات الإنتاجية من البلدان التي رُفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً والبلدان قيد الرفع منها وفقاً لموضوع الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٧، (ب) ورصد التقدم الإنمائي للبلدان الجاري رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفع اسمها منها، (ج) واستعراض المعايير المستخدمة في تحديد أقل البلدان نمواً، استعداداً للاستعراض الثلاثي السنوات لهذه الفئة الذي سيُجرى في عام ٢٠١٨، ووضع برنامج متعدد السنوات بشأن إجراء استعراض شامل للمعايير المتعلقة بأقل البلدان نمواً، (د) واستعراض اعتراف كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بفئة أقل البلدان نمواً واستخدامها لهذه الفئة، (هـ) وآخر المستجدات بشأن برنامج الرفع من فئة أقل البلدان نمواً من أجل تحسين فهم عملية الرفع من هذه الفئة والاستعداد له، (و) واستعراض الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة؛

٣ - ***يطلب*** من اللجنة أن تتدارس، في دورتها العشرين، الموضوع السنوي لدورة المجلس لعام ٢٠١٨ وأن تقدم توصيات بشأنه؛

٤ - ***يطلب أيضاً*** إلى اللجنة أن ترصد التقدم الإنمائي الذي أحرزته البلدان الجاري رفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفع اسمها منها، وفقاً للفقرة ٢١ من قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢١؛

٥ - ***يكرر تأكيد*** دعوة الجمعية العامة الموجهة للبلدان الجاري رفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً، على النحو المنصوص عليه في قرارها ٦٧/٢٢١، أن تعد استراتيجيتها

---

(٣) *الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٧، الملحق رقم ١٣* (E/2017/33).

الانتقالية الوطنية بدعم من منظومة الأمم المتحدة وبالتعاون مع شركائها الإنمائيين والتجاريين الثنائيين والمتعددي الأطراف، وأن تقدم تقريراً سنوياً إلى اللجنة عن إعداد تلك الاستراتيجية؛

٦ - ***يشجع*** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على مواصلة عمله المنهجي لقياس التقدم المحرز في تطوير القدرات الإنتاجية في البلدان النامية وتبيان العقبات التي تعوق تطويرها، وفقاً للفقرة ٧٦ (ك) من وثيقة مافيكيانو نيروبي[٤]، وتعميم نتائج أعماله باعتبارها مساهمة في تقييمات الأثر التي تجريها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة، وتقارير الرصد التي تعدُّها اللجنة عن البلدان الجاري رفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا أو البلدان التي رُفع اسمها منها؛

٧ - ***يشجع*** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وأمانة الإطار المتكامل المعزَّز، ومنظمة التجارة العالمية، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، واللجان الإقليمية، ضمن هيئات أخرى، على تقديم إسهاماتها في تقييمات الأثر التي تجريها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من أجل زيادة الإسهام في الانتقال السلس للبلدان الجاري رفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً، مع إبراز الأنشطة التنفيذية التي تقوم بها هذه الكيانات في مجال بناء القدرة الإنتاجية في أقل البلدان نمواً والأثر المحتمل لرفع اسمها من تلك الفئة على هذه الأنشطة؛

٨ - ***يكرر التأكيد*** بأن معاملة أقل البلدان نمواً كمجموعة على أساس انخفاض نصيب الفرد من الدخل ومستوى تنمية الموارد البشرية وضعف الاقتصاد فيها تظل المنطلق الأساسي لاتخاذ تدابير خاصة لصالحها، وأن من شأن توسيع نطاق الاعتراف بوضع أقل البلدان نمواً أن يحفِّز وييسِّر إدماج برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠[٢] على نحو أفضل في السياسات الإنمائية، ويشجع في هذا الصدد كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على أن تطبق باستمرار مفهوم فئة أقل البلدان نمواً على توفير تدابير الدعم الدولي، بما في ذلك من خلال اعتماد مبادئ توجيهية مشتركة في هذا الصدد؛

٩ - ***يكرر أيضاً تأكيد*** الدعوة التي وجهتها الجمعية العامة إلى مجالس إدارة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها وسائر المنظمات المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية للإسهام في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول وإدماجه في برامج عملها، حسب الاقتضاء ووفقاً لولاية كل منها؛

---

(٤) TD/519/Add.2 و Corr.1.

١٠ - ***يطلب*** إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تواصل إعطاء الأولوية لتخصيص الموارد لأقل البلدان نمواً، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛

١١ - ***يطلب أيضاً*** إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تقدم المساعدة للبلدان الجاري رفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً عند وضع وتنفيذ استراتيجياتها الانتقالية الوطنية، وأن تنظر في تقديم الدعم القطري للبلدان التي رُفع اسمها من تلك الفئة لفترة محددة من الزمن وعلى نحو يمكن التنبؤ به؛

١٢ - ***يدعو*** اللجنة إلى إطلاع المجلس مرة كل أربع سنوات، في السنة التي تسبق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات، على الكيفية التي تطبق بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مفهوم فئة أقل البلدان نمواً؛

١٣ - ***يعترف مع الارتياح*** بمساهمات اللجنة في الجوانب المختلفة من برنامج عمل المجلس، ويكرر تأكيد دعوته لزيادة التفاعل بين المجلس واللجنة، ويشجع الرئيس، وسائر أعضاء اللجنة، حسب الاقتضاء، على مواصلة اتباع هذه الممارسة على النحو المحدد في قرار المجلس ٢٠/٢٠١١ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١١، في حدود الموارد المتاحة وحسب الاقتضاء.

الجلسة العامة ٤٩
٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٧